# دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر

## - دراسة في الأبعاد والمؤشرات -

الأستاذ نـــاصر الدين بـــاقي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
nassireddine.baki@yahoo.fr

**ملخص:**

تحاول هذه الدراسة الإحاطة بالدور الذي تضطلع به الديمقراطية التشاركية كمفهوم جديد في تحقيق عملية التنمية في شتى المجالات، فمن خلال دراسة أبعادها ومؤشراتها وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري نستخلص الدور الجوهري الذي تحاول هذه المقاربة تحقيقه في عملية التنمية في الجزائر، رغم حداثة هذه التجربة بالمقارنة مع دول أخرى تمرست في هذه النموذج ؛ كما تبين الدراسة واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر ومدى استجابة النظام السياسي أولا وعناصرها ثانيا والمتمثلة أساسا في القطاع الخاص وبدرجة كبيرة المواطن الذي يعتبر جوهر الديمقراطية التشاركية وروحها باعتباره أساس جملة التشارك مع الدولة والقطاع الخاص، فمن جملة أهداف الديمقراطية التشاركية هو تحقيق التنمية في مختلف المجالات من أجل خدمة الصالح العام وترقية الحياة الاجتماعية.

*Summary:*

*The participatory democracy play an important role in achieving development as a sharing tool between contributing to the development and elements are the state and the private sector and the citizens, and in this study we are trying to review the reality of participatory democracy in Algeria and their contribution to development in various fields, Democracy participatory aims to achieve development in the public interest and service to the community to make life easier for individuals up to live in freedom and democracy.*

**مقدمة:**

تشكل مسألة تحقيق التنمية في الجزائر على غرار دول العالم الثالث هدفا رئيسيا تسعى هذه الدول لتحقيقه بالنظر لتوفرها على الإمكانيات الضرورية واللازمة لذلك، فالجزائر التي سعت إلى بناء سياساتها العامة وفق منظور التنمية في جميع المجالات تركز اهتمامها على إيجاد آليات توفق بين التخطيط النظري وجانبه البراغماتي على أرض الواقع؛ لذا فإن واقع التنمية في الجزائر حتم على الحكومات المتعاقبة إيجاد وسائل ونماذج جاهزة تسهل من مهمة تحقيقها بالشكل المطلوب وتكون صلة تجمع بين العناصر المكملة للتنمية من أجل تفعيل أدوار هذه العناصر في الفعل التنموي؛ ومن بين هذه النماذج نجد "الديمقراطية التشاركية" باعتبارها مفهوما جديدا وآلية ناجحة في بعض الدول يسعى من خلالها النظام الجزائري إلى بناء إستراتيجية تنموية شاملة في كل المجالات. بناءا على كل ما سبق تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة وهي كالأتي:

ما هو دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية بالجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تضمنت الدراسة أربعة محاور رئيسية، حيث يبحث المحور الأول في إيتيمولوجيا الديمقراطية التشاركية، أما المحور الثاني فيرصد مؤشرات وأبعاد الديمقراطية التشاركية، أما المحور الثالث فيتضمن واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر، فيما يبحث المحور الرابع في الديمقراطية التشاركية ومستويات تحقيق التنمية بالجزائر.

## 1- إيتيمولوجيا الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد المفاهيم المبتكرة والجديدة رغم أن جذورها قديمة ترتكز على مصطلحين "الديمقراطية" و"التشاركية" أو "المشاركة"، فهي تعبر عن مدى مشاركة فواعل في تسيير أو اتخاذ أو صنع قرار ما؛ وقد ظهرت لأول مرة بشكلها الحالي في المجال الاقتصادي والصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية حينما قررت بعض الشركات الكبرى إشراك موظفيها وعمالها في إبداء أرائهم في عملية تسيير الإنتاج وسير عمل الشركة فكانت تجربة مفيدة أخذت بها الهيئات الحكومية الرسمية خاصة على المستوى المحلي فقامت بإشراك المواطنين في الشؤون والقضايا العامة والتحاور بخصوصها واتخاذ القرارات التي تحوز قناعاتهم ورضاهم ويحرصون على متابعة ومراقبة وتنفيذها من طرف الهيئات الرسمية المنتخبة، ويرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في الممارسة

الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين المكانة اللائقة في الحياة السياسية سواء محليا أو برلمانيا[1].

كما أن الديمقراطية التشاركية جاءت كمكملة لبعض الجوانب الناقصة في الديمقراطية التمثيلية التي لم تنجح في دول العالم الثالث نظرا معاناتها مع العنف السياسي وحالة عدم الاستقرار الناتجة عن النزاعات الإثنية والأزمات التنمية التي ميزتها منذ خروجها من هيمنة الاستعمار التقليدي، فجاءت الديمقراطية التشاركية كحل بديل عن الديمقراطية التمثيلية التي أقصت المواطن وطغت عليها المصلحة العليا للأفراد، ولعل أحسن تعبير عن فشل الديمقراطية التمثيلية هو الذي أعطاه "وستون تشرشل" حينما قال: "إن الديمقراطية التمثيلية ربما تكون أسوء نظام حكم، لكننا لا نعرف نظاما أفضل منها".

و على هذا الأساس، ومع بداية ستينات القرن الماضي، رأى المنظرون والممارسون للديمقراطية التشاركية كأمثال:(يورغن هابرماس- Jurgen Habermas وجون رولز – John Rawls وبورجوس فينيا – Burgos Vigna وسيديريك بولار – Cédric Polére)، بضرورة أن يرتكز مفهوم الديمقراطية على فرضية أن المواطنين يشاركن في صنع القرار الجماعي بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم، وجعلها قيمة أخلاقية لا تتجزأ من النظرية الديمقراطية المعاصرة، وذلك حسب رأيهم أن أي علاقة اجتماعية هي سياسية، لذا يجب العمل على زيادة وتوسيع نطاق المشاركة والمساواة السياسية وبمعنى أعم دمقرطة المجتمع[2].

لذلك فإن الديمقراطية التشاركية تعني:"مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية والغير رسمية وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة" Open Government*، أو بشكل مبسط هي أن المواطنين بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم وأعمارهم يشاركون في القضايا السياسية التي

[1] – الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد06،2008،ص38

[2] –*Lorenzo Cini , **Between Participation and Delibration:Toward a new Standard for Assessing Democracy ?**,paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy,european university institue,florence,italy,4-6 july2011.*

*الحكومة المفتوحة :**Open Government** هو مذهب حكم يسعى إلى تحسين كفاءة ومساءلة الإدارة العامة، وهو ينص على أن للمواطنين الحق في الحصول على الوثائق والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، لإعطاء المواطنين الوسائل للرصد والإشراف والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية والمحلية.

تهمهم سواء في الجانب المحلي أو الوطني من خلال تكافؤ الفرص والمساواة والمساءلة الاجتماعية واحترام التعدد والاختلاف.

## 2- مؤشرات وأبعاد الديمقراطية التشاركية:

إن العمل على تطبيق الديمقراطية التشاركية يفرض علينا الوقوف عند تجليات ذلك من خلال رصد مجموعة من المؤشرات الكفيلة بقياس مبدأ الديمقراطية، والذي يأتي في مقدمته هذه المؤشرات: المشاركة والشراكة، الشفافية والمساءلة، الفعالية والتمكين، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة، والتمايز والتخصص الوظيفي بين فواعلها.

أ- المشاركة والشراكة:

إن إشراك كافة المواطنين من دون تمييز انطلاقا من وعيهم بدافع الذاتي التطوعي، والذي يترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم العامة المشتركة، فالروابط التي تنشأ بين أعضاء المجتمع يتوقع أن تحقق أو تشبع حاجياتهم ما يدفع إلى الاهتمام والذي يتبلور من خلال المشاركة، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة وسيلة لحماية المصالح الفردية[1].

إذن يعتبر مؤشر المشاركة أهم عنصر في المقاربة التشاركية، بحيث يشير هذا البعد المهم إلى جملة الإجراءات التي تتيح إمكانية تعبئة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف وإتاحة الفرصة الكاملة لجميع الفاعلين في الشراكة لإيجاد حلول توافقية وتحقيق الكفاية لمختلف الفاعلين وتحسين الروابط بينهم.

ب- الشفافية والمساءلة:

تعتبر من أهم العناصر وذلك لأنها تدعو إلى تعزيز الشفافية وربطها بمبدأ المساءلة كي تعزز مصداقية الفاعلين وعلى ضوئها تكرس قيم وأهداف الديمقراطية التشاركية، فمن خلال مؤشري الشفافية والمساءلة يمكن قياس أداء الديمقراطية التشاركية من حيث الفعالية بفحص الآليات والإجراءات التي يصنع عبرها القرار.

جـ- الفعالية والتمكين:

وتأتي الفعالية وحسن الاستجابة كمؤشرين آخرين مهمين ضمن المقاربة التشاركية، وهو قدرة الفواعل أي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن على طرح الأهداف وضمان المشاركة الإيجابية الواسعة للأعضاء في صناعة القرارات وصياغة

[1] - إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 294.

البرامج واقتراح المشاريع وإبداء الآراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع هياكل تنظيمية وتدابير إدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد والوضوح والبساطة والديمقراطية.

د- المساواة وسيادة القانون:

من مبادئ المقاربة التشاركية حق مشاركة المواطنين في جميع القضايا دون إقصاء وعن طريق تطبيق مبدأ المساواة السياسية في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الإنسان إن وجود هذا المؤشر يعني وجود منظومة قانونية واضحة تحكم جميع الأطراف الفاعلة وتحدد بدقة دور كل فاعل في مجال تخصصه.

## 3- واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

أدى انفتاح الجزائر على الديمقراطية بداية تسعينات القرن الماضي إلى فتح وتوسيع مجال التفاعل في العملية السياسية أمام العديد من الفواعل الرسمية والغير الرسمية منها، بالشكل الذي جعل العملية السياسية عملية مركبة ومعقدة، نظرا لتعدد الجهات والأطراف فيها، لذلك فإن المقاربة التشاركية موضوع الدراسة تفرض أن تكون مخرجات العملية السياسية محصلة تفاعل هذه الأطراف الرسمية وغير الرسمية، فالجزائر التي سعت إلى تبني سياسة الإصلاحات الظرفية التي تفرضها الأزمات والتي جلها تعلقت بالإصلاحات الدستورية التي فسحت المجال لنشاط الفواعل خاصة الغير الرسمية منها، ومع بداية 2011 كان التركيز على الديمقراطية التشاركية كآلية تعوض فشل الديمقراطية التمثيلية أو بالأحرى تكون موازية ومكملة لها، وقد كان التركيز على ثلاثة عناصر مهمة لأرساء قواعد الديمقراطية التشاركية في الجزائر وهي: تطور دور الدولة – تطور القطاع الخاص – تطور المجتمع المدني

أ- تطور هيكلة الدولة ووظيفتها:

منذ الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى الرقي بالواقع المعاش عن طريق التركيز على التنمية في جميع المجالات، لكن طبيعة النظام السياسي من جهة والذهنية الثورية للنخبة السياسية من جهة أخرى كان بمثابة عائقا للتحقيق هذا الغرض وذلك لكثرة النماذج المجربة وسوء التسيير خاصة في حقبة الحزب الواحد والنظام الاشتراكي، لكن مع مطلع التسعينات كان لابد من إصلاحات تواكب التطور الحاصل في العالم وتحد من سيطرة نخبة معينة على صنع واتخاذ القرار في الجزائر، فكان دستور 1989 كبداية لإرساء قواعد الديمقراطية لكن سرعان ما أجهضت هذه التجربة مع توقيف المسار الانتخابي لتدخل الجزائر في دوامة من العنف واللاستقرار أمني وسياسي، ثم جاء دستور سنة 1996 لإعادة بناء المؤسسات السياسية، ثم جاءت بعده عدة تعديلات دستورية

كرست كلها مبدأ سيطرت الدولة على الحياة السياسية والاقتصادية رغم الانفتاح والسماح بدخول فواعل رسمية وغير رسمية كشركاء في البناء السياسي والاقتصادي للجزائر؛ ومع مطلع 2011 حاولت الجزائر تبني الديمقراطية التشاركية كإحدى الحلول الشاملة لتقريب المواطن من الدولة فكانت ضمن الإصلاحات السياسية الجزئية والشكلية والموسومة بالظرفية والتي هدفها حيني ووقتي، تنتهي بانتهاء الأزمة.

بالرغم من وجود العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى إشراك فواعل أخرى غير الدولة في الحكم على المستوى المحلي والوطني، إلا أن الواقع ينبئ بغياب تام لمظاهر التشارك في الحكم محليا ووطنيا، وذلك في ظل غياب الصيغ الملائمة في تطبيق تلك الآليات، كما أن الدولة تعتبر القوى المجتمعية غير جاهزة لتقاسم الأدوار معها، نظرا لنقص الوعي وكذلك لضعف القطاع الخاص وحداثة تجربة المجتمع المدني.

ب-تطور القطاع الخاص:

حاولت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وسنت جملة من القوانين والتشريعات لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص كشريك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الحوافز والتشريعات التي تنظمه، فانطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة: برنامج طرابلس- ميثاق الجزائر 1964 – الميثاق الوطني 1976 – الميثاق الوطني 1986، نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط وتحفظات[1]؛ ولعل السبب في ذلك راجع إلى انقسامات النخبة الحاكمة قبيل الانفتاح السياسي بخصوص إطلاق الحرية للقطاع الخاص، فبحكم النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه الجزائر، اعتبرت بعض النخب أن القطاع الخاص يمثل التوجه الرأسمالي وهو توجه يفرض التبعية الآلية للغرب، لكن بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور 1996 والتي أدرج فيها القطاع الخاص كشريك مهم في مسار التنمية وكمساهم في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي، وبذلك لم تعد الدولة تهيمن كليا على

[1]- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

الاقتصاد حيث عرفت "الخصخصة" في إطار توجهها نحو اقتصاد السوق التخلي عن الاقتصاد الموجه[1].

جـ- تطور المجتمع المدني:

رغم تاريخ بروز المجتمع المدني منذ حقبة الاستعمار ونشاطه آنذاك وتطوره من خلال إعطائه أدوارا مهمة عقب الإصلاحات السياسية المتلاحقة، خاصة في ظل تبني الجزائر المقاربة التشاركية تدريجيا، لذا فإن دور المجتمع المدني وفق هذا المنظور يتمثل في تكريس مبدأ التنافسية ويفتح الفضاء للنقاش العام بمشاركة جميع الفئات دون تمييز، والعمل على تعزيز حضور المواطن ومشاركته الدائمة في صنع القرارات، كما يعمل المجتمع المدني على تدعيم الشفافية ومحاربة الفساد بالمحاسبة والمساءلة؛ إلا أن واقع مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر يؤكد عدم فعاليتها التي تجعلها غير مؤهلة بلعب أدوار ايجابية ضمن المقاربة التشاركية وذلك لعدة عوامل أبرزها ضعف مواردها المادية والتي تعتمد على منح تقدمها الدولة، كما أن المناخ السياسي في الجزائر فرض على منظمات المجتمع المدني الانزواء تحت تنظيمات متعددة أخرى تضمن لها سندا في ممارسة نشاطاتها، بالإضافة إلى الرقابة الشديدة عليها من السلطة رغم حرية وسهولة إنشاء الجمعيات إلا أنها تكبل من جهة أخرى بقيود قانونية وأخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار والمشاركة لديها.

## 4- الديمقراطية التشاركية ومستويات تحقيق التنمية بالجزائر:

زاد اهتمام الدولة الجزائرية بنموذج الديمقراطية التشاركية بعد الإصلاحات السياسية لسنة 2011 ففي هذه السنة شهدت الجزائر على غرار عديد من الدول العربية موجة من الاحتجاجات، أو ما بات يعرف بالثورات العربية، بداية بإسقاط نظام "بن علي" في تونس ونظام "مبارك" في مصر ؛ أما الجزائر فلم تكن بمعزل عن هذه الموجه فبداية من 3 جانفي 2011 عرفت الجزائر أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ما يعرف بقضية "الزيت والسكر" التي كانت السبب في الاحتجاجات[2]، والتي أخذت منحى أخر استثمرت فيها بعض الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة، ووصل الأمر إلى حد التشبيه بأحداث 5 أكتوبر1988 التي كان سبب بدايتها نفس الأسباب، وقد وصفها النظام على أنها مؤامرة خارجية، لذلك تعامل مع الوضع على أنه بداية تحول ديمقراطي حينما قام بترويض

[1] - عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، مقال، د ع، دس ن.

[2] - ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/ يناير2011)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011.

المعارضة. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بوتفليقة" في 14 أفريل 2011، أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر[1]، حيث عنون خطابه بـ " إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها "[2] وأصدر بذلك الرئيس "بوتفليقة" خمسة قوانين[3]، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزم بتنفيذها قبل نهاية العام 2012 وتتعـــلق هذه الإصلاحات السياسية بـــ[4]:

1- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

2- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة.

3- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

هذه الإصلاحات التي تهدف من خلالها النخبة الحاكمة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم، وفي اختيارهم الحر لمثليهم في المؤسسات عن طريق الانتخابات بدء من المجالس الشعبية البلدية والولائية إلى غاية البرلمان مع ضمان حياد الإدارة في ذلك، كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تحديث المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة التطور الطبيعي للمجتمع وكذا مسايرة التحولات الجديد في العالم، كما تهدف إلى توسيع الديمقراطية التشاركية التمثيلية ودعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، والاهتمام بترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، كما أعطت هذه الإصلاحات دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح وطرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا

---

[1] -*Reformes Politiques* , ***verrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? , un analyse critique , Réseau Euro – Méditerranéen des droits de l'homme*** , *Danemark , Avril 2012,p5.*

[2] -*Nora Chergui et autres* **, *Bouteflika: un homme , une œuvre (1999 - 2014)* , Le bilan** , *El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5.*

[3] - للمزيد حول القوانين أنظر: الجريدة الرسمية، العدد الأول،المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص (9 و46) والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص ص (9 و21 و33 و46).

[4] - حسين بهاز ولينده زموري، المرأة الجزائرية والمشاركة السياسية في ضوء الإصلاحات السياسية الجديدة، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي حول: الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر وإشكالية الاستقرار الداخلي، جامعة ورقلة، 24 أفريل 2012 .

المجتمع وتشكيل الرأي العام لا سيما عبر قنوات التثقيف والتوجيه التي تستهدف كافة فئات المجتمع، بالإضافة إلى الإصلاح الذي شمل الأحزاب السياسية سواء التي تدخل في تكوين النظام أو المعارضة، باعتبارها العمود الفقري للحياة السياسية في الجزائر، كما اهتمت الإصلاحات بحرية الإعلام واستقلاليته كجزء من الحريات العامة وحقوق الإنسان[1].

أما بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فد كان التركيز على وضع خطط للتنمية عن طريق مخططات وبرامج تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية مما ينعكس بالإيجاب على الحياة الاجتماعية، كل هذه البرامج جاءت في إطار تبريرات السلطات العمومية بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد، من أجل بعث حركة الاستثمار والنمو من جديد[2].

و قد جاء الاهتمام بالديمقراطية التشاركية بعد نجاحها في عديد الدول وتبنيها من طرف دول عربية أبرزها المملكة المغربية التي لم تكتفي بتبنيه فقط بل قامة بدسترته في 2011 ؛ من هذا المنطلق فإن دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر يبرز من خلال دور عناصرها الأساسية سواء منفردة أو مجتمعة والمتمثلة في: الدولة ممثلة في النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

أ – دور الدولة في تحقيق التنمية:

تعتبر النخبة الحاكمة الأداة الرئيسية في صنع واتخاذ أي قرار كان، فهي مكونة أساسا من الفواعل الرسمية وهم: الرؤساء أي القيادة السياسية، ورؤساء الوزراء وكبار الموظفين في أجهزة الدولة المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وقادة الأحزاب الكبرى المشكلة للسلطة وأعضاء المجالس البرلمانية وكلها تسهم بشكل محوري في صناعة القرارات الحاسمة في مختلف المجالات، لذلك يطلق عليها أيضا "النخبة المركزية"؛ كما أن مسألة التنمية مرتبطة بشكل كبير في أيدي صناع القرار من النخبة الحاكمة، فالقيادة السياسية في أي نظام حكم هي المحرك الفعلي لعملية إدارة وتسيير شؤونها باعتبارها آلية تفاعل تربط بين القادة والتابعين في علاقة تأثير دينامية ومتقابلة وغير متكافئة في آن

[1] رئاسة الجمهورية، الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012، ص ص (10 – 14 – 17 – 20 -28 - 29).

[2] – محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد10، لسنة 2012، ص 147.

واحد[1]، وفي الحالة الجزائرية يبرز دور القيادة السياسية بمفهومها المنحصر في شخص الرئيس باعتبار أنه جوهر النخبة الحاكمة ويمكن الانطلاق من كون القيادة السياسية كعملية هي:" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمساعدة نخبة سياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف"، ونظرا للمكانة المميزة والهامة التي يحظى بها منصب رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري، مما يؤكد محورية وأهمية دور القائد في عملية التنمية من خلال جملة من الإصلاحات السياسية التي تعزز الديمقراطية في البلاد، ويمكن تلخيص دور الدولة فيما يلي:

- التخطيط ووضع البرامج والتنفيذ والمتابعة عبر أجهزة الدولة والمتمثلة في المؤسسات المتخصصة أي القطاعات.

- الحوكمة والرشادة السياسية والعقلانية في تسيير الموارد المتاحة عبر سياسات ممنهجة ومدروسة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة عبر آجال سواء قصيرة المدى أو للمدى الطويل.

- الإصلاحات الشاملة لتحقيق التنمية وقد تجلى ذلك في إرادة القيادة السياسية متمثلة في التعديلات الدستورية المتتالية التي تسعى إلى تكريس إصلاحات في جميع المجالات.

- تقريب المواطن من الإدارة والدولة عبر ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تحطيم حاجز البيروقراطية وترقية الخدمات الاجتماعية.

ب – دور القطاع الخاص في التنمية:

ظهور القطاع الخاص كقوة مسيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية حتم على الدولة اتخاذه كشريك اقتصادي واجتماعي خاصة بعد الاستقرار السياسي والأمني الذي ميز الجزائر بعد عشرية سوداء دامية أنهكت الاقتصاد الوطني ؛ ولعل أزمة "الزيت والسكر" سنة 2011 هي خير مثال لقوة تأثير القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية

[1] – نعمان عباسي، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، لسنة 2010، ص 122

للجزائر، كما أن تأثير القطاع الخاص تعدى المجال الاقتصادي والاجتماعي ليشمل الجانب السياسي وأضحى كقوى أوليغارشية تؤثر على السياسة لصياغة برامج مصلحية لهذه القوى.

لذلك فإن مقاربة الديمقراطية التشاركية هي الكفيلة في الحد من تمادي هذه القوى حتى لا تصبح قوى موازية للدولة بل إن المقاربة التشاركية تجعل منها أداة إيجابية في عملية تحقيق التنمية في الجزائر وقد سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها[1]، ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي:

- الاستثمار في المجالات الحيوية التي تشهد الدولة فيها نقصا كبيرا، مما يفتح مجالات للعمل ويقضي على البطالة ويساهم في الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ 2008.
- المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية.

جـ- دور المجتمع المدني في التنمية:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المعقدة لارتباطه بالدولة والمجتمع حيث يلعب دور الوسيط بينهما فهو بعيد عن إشراف الدولة المباشر ؛ حيث يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة[2]، وقد أثير جدل واسع حول القوى المشكلة للمجتمع المدني، فهناك رأي يستثنى الحزب من كونه ضمن تنظيمات المجتمع المدني إذا كان في السلطة أو يطمح لها والرأي الأخر الذي يرى أن الأحزاب عنصر مهم في المجتمع المدني باعتبار أن لها أهداف اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى السياسية، لذلك يستثني البعض الأحزاب الحاكمة من تنظيمات المجتمع المدني ويبقى على أحزاب المعارضة ضمنه[3]، لكن ما دام الحزب يمارس

[1] - مولاي لخضر عبدالرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، عدد: 07، 2009/2010، ص 143

[2] - الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الرباط: منشورات الزمن، 2006، ص 33

[3] - مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، 17/16 ديسمبر 2008.

السياسة سواء كان مناوئ أو معارض فهو لا يدخل ضمن منظمات المجتمع المدني التي هدفها الوحيد والأسمى تحسين الظروف الاجتماعية بالضغط على السلطة سلميا وليس هدفها الوصول إلى السلطة عن طريق هذا الضغط، أما المجتمع المدني الجزائري فقد ظهر نتيجة لاتساع الهوة بين النظام السياسي والمجتمع عقب أحداث أكتوبر1988، التي شهدت الانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية، وبرزت بشكل أكبر منظمات المجتمع المدني في الجزائر نتيجة لما حمله دستور 1996، وكذلك ضمن مختلف الإصلاحات السياسية حيث خصت تنظيمات المجتمع المدني بقوانين تنظيمية سواء عن طريق تمويلها أو إشراكها ضمن العمل الجمعوي، حيث أدى هذا الاهتمام المتزايد بها من طرف السلطة في الجزائر إلى بروز عدد كبير من الجمعيات والتنظيمات في مختلف المجالات كحقوق الإنسان والبيئة والدفاع عن حقوق المرأة والنقابات العمالية والجمعيات المدافعة عن الهويات، والجمعيات الدينية، وقد أحصت وزارة الداخلية في سنة 2012، **93654** جمعية ناشطة على المستوى المحلي والوطني وهي موزعة على النحو التالي[1]:

| الجمعيات | المحلية | الوطنية | الأجنبية المعتمدة |
|---|---|---|---|
| العدد | 92627 | 1027 | 20 |

وقد برزت ضمن تشكيلات المجتمع المدني نخبة لها وزنها السياسي، استعملها النظام كقوة رابطة وحلقت وصل بينه وبين المجتمع، ومن هذا المنطلق يظهر دور المجتمع المدني من خلال تأثيرها في الحياة السياسية، ودورها في تحقيق التنمية، من خلال وسائلها المتمثلة في الضغط والتأثير في الشأن العام من خلال إشراكها في رسم السياسات العامة للبلاد، ومن خلال وظائفها المتمثلة أساسا في تجميع المصالح وحسم وحل الصراعات وزيادة الثروة وتحسين الأوضاع وإفراز القيادات الجديدة وإشاعة الثقافة الديمقراطية[2]. من هذا المنطلق يظهر دورها في تحقيق من خلال تفعيلها للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي.

من خلال أدوار الفواعل الثلاث (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني أو المواطن) في عملية التنمية، هذه الفواعل التي ترتكز عليها الديمقراطية التشاركية على المستويين المحلي والوطني يمكن إجمال دورها في تحقيق التنمية وفق النظرة المستقبلية للمقاربة

[1] – عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، المستقبل العربي، د ع، د س ن، ص 38.

[2] – صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، د د ن، د س ن، ص 9.

الديمقراطية التشاركية بشكل عام وقياسا على توافر مؤشراتها التي تعتبر العنصر المهم في تطبيق هذه المقاربة وتمثلت فيما يلي:

- ترسيخ مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.
- الربط بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.
- تعزيز المقاربة التشاركية عن طريق تفعيل أدوار الفاعل المدني.
- التحسين النوعي في علاقة المواطن ومؤسسات الدولة.
- مساهمة الهيئات المدنية في تدبير الشأن العام.
- جعل اتخاذ القرار تمثيليا والتأثير فيه تشاركيا.
- جعل المعلومة متاحة أمام المواطنين.
- الشفافية في التدبير والتمويل.
- تتبع مواكبة المشاريع والقرارات.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- الرفع من القدرات التسييرية والتدبيرية للهيئات المدنية.
- تقوية أسس مبادئ الحكامة.

## خاتمة:

إن الحديث عن تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر وآثارها على التنمية سابق لأوانه بالنظر لحداثة هذا النموذج الذي لم يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات صناع القرار رغم أنه ومنذ 2011 يتم التنويه إليه عبر الخطاب السياسي الرسمي، ورغم أن عناصره متوفرة وجاهزة للعمل به إلا أنه لا تزال الديمقراطية التمثيلية تسيطر على الوضع العام رغم ما تحمله من سلبيات متعلقة بمصالح النخب السياسية وتهميش دور المواطن المباشر، كما أن مسألة تحقيق التنمية عبر الديمقراطية التشاركية في الجزائر يحتاج إلى تفعيلها على عدة مستويات (الدولة – المجموعات الاجتماعية – المواطن) وصولا إلى دسترة هذا النموذج على غرار عدة دول نجحت بشكل كبير في تطبيق هذه المقاربة على غرار سويسرا وفرنسا وصولا إلى المملكة المغربية التي تشكل مثالا حيا على نجاح هذه التجربة في العالم العربي.

## قائمة المراجع:

### مراجع عربية:

أ- المراسيم والمواثيق الرسمية:

1- الجريدة الرسمية، العدد الأول،المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012 والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

2- رئاسة الجمهورية، الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2012.

ب - كتب:

1- الجنحاني الحبيب، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الرباط: منشورات الزمن، 2006.

2- علي سعد إسماعيل، دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، .2002

3- ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية، ددن، د س ن.

4- مرزوقي عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، المستقبل العربي، دع، د س ن.

جـ- دوريات ودراسات:

1- شريط الأمين، الديمقراطية التشاركية، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد.2008،06

2- لخضر عبدالرزاق مولاي، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر- ، مجلة الباحث، عدد:07، 2009/.2010

3- عباسي نعمان، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، لسنة .2010

4- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد10، لسنة 2012.

5- مشري مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، 17/16 ديسمبر .2008

6- ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/ يناير2011)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2011.

7- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، مقال، دع،دس ن.

8- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012.

**مراجع أجنبية:**

*1- Cini Lorenzo ,* ***Between Participation and Delibration:Toward a new Standard for Assessing Democracy ?****,paper presented at the 9th pavia graduate conference in political philosophy,european university institue,florence,italy,4-6 july2011.*

*2- Nora Chergui et autres ,* ***Bouteflika: un homme , une œuvre (1999 - 2014)*** *, Le bilan , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014.*

*3- Réformes Politiques,* ***verrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? , un analyse critique , Réseau Euro – Méditerranéen des droits de l'homme*** *, Danemark , Avril 2012.*